

السعودية والإمارات تجددان التزامهما بحماية الأطفال في اليمن

● الرياض – جددت السعودية والإمارات

تأكيدهما على التزامهما بحماية الأطفال في اليمن واتخاذهما الإجراءات اللازمة في هذا الإطار، مستنكرتان الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيون في حق أطفال اليمن.

وأكدت السعودية عزمها وتصميمها

على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وفق ما ورد في كلمة مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي خلال جلسة مجلس الأمن الدولي الأخيرة التي عقدت تحت بند

الأطفال والنزاع المسلح.

وأوضح أن السعودية تعمل مع دول التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن الذي تقوده على تكوين وحدة حماية الأطفال التي أنشئت بموجب التفاهم مع الأمم المتحدة وضمن قيادة التحالف التي تعد نموذجا يقتدى به في كل أنحاء العالم، ومركزا للخبرة والمعرفة تستفيد منه الدول المجاورة.

وكان تقرير للأمم المتحدة صدر في أواخر الشهر الماضي قد كشف أن أكثر من 12 ألف طفل قتلوا أو شوهوا خلال صراعات مسلحة العام الماضي، أي بشكل غير مسبق منذ أن بدأت الأمم المتحدة تجمع بيانات عن ضحايا الصراعات المسلحة بين الأطفال. وعرض التقرير أكثر من 24 ألف إساءة للأطفال، من بينها العنف الجنسي والاعتداء على مدارس ومستشفيات أو تجنيد الأطفال. بدوره، جددت دولة الإمارات تأكيدها على الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى التعامل الجدي للتحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن الذي تقوده السعودية مع مسؤوليته المتعلقة بحماية كافة المدنيين في النزاع المسلح، وخصوصا الأطفال، بصفتها عضوا في هذا التحالف.

وشددت أميرة الحفيتي، نائب المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن الأطفال والنزاع المسلح، على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل تعزيز حماية الأطفال في اليمن، وهو الأمر الذي انعكس على توقيع التحالف على مذكرة تفاهم مع

وكانت منظمة حقوقية يمنية قد كشفت الشهر الماضي أنها وثقت على الأقل 1117 حالة لأطفال جُندوا أو استخدموا لأغراض عسكرية في عام 2018، بينهم 72 بالمئة من قبل جماعة أنصارالله (الحوثيون)، وبينهم فتيات.

وسجلت المنظمة العديد من الحالات التي تعرضت لانتهاكات، من بينها شباب دون سن 17 عاما تلقوا تدريبات على القتال في سبتمبر 2018 من قبل الحوثيين في مديرية حورة في محافظة حضرموت، كما أشارت إلى سبعة اعتداءات جنسية كان بين ضحاياها ثمانية أطفال.

وأكدت الحفيتي التزام الإمارات بالعمل على تخفيف معاناة الأطفال في النزاعات عبر تقديم كل الدعم الممكن والمساعدات الإنسانية اللازمة، وذكرت بمساهمة بلاده في تلبية احتياجات الأطفال بأكثر من خمس مليارات دولار "تم تقديمها إلى الجمهورية اليمنية وإلى الشعب اليمني الشقيق على مدى السنوات الأربع الماضية"، بما في ذلك تعهدها بتقديم حزمة مساعدات مشتركة مع المملكة العربية السعودية، تبلغ 240 مليون دولارا إضافية لتمويل عمليات برنامج الأغذية العالمي في اليمن.

وكان تقرير للأمم المتحدة صدر في أواخر الشهر الماضي قد كشف أن أكثر من 12 ألف طفل قتلوا أو شوهوا خلال صراعات مسلحة العام الماضي، أي بشكل غير مسبق منذ أن بدأت الأمم المتحدة تجمع بيانات عن ضحايا الصراعات المسلحة بين الأطفال. وعرض التقرير أكثر من 24 ألف إساءة للأطفال، من بينها العنف الجنسي والاعتداء على مدارس ومستشفيات أو تجنيد الأطفال. بدوره، جددت دولة الإمارات تأكيدها على الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى التعامل الجدي للتحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن الذي تقوده السعودية مع مسؤوليته المتعلقة بحماية كافة المدنيين في النزاع المسلح، وخصوصا الأطفال، بصفتها عضوا في هذا التحالف.

وشددت أميرة الحفيتي، نائب المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن الأطفال والنزاع المسلح، على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل تعزيز حماية الأطفال في اليمن، وهو الأمر الذي انعكس على توقيع التحالف على مذكرة تفاهم مع

وكانت منظمة حقوقية يمنية قد كشفت الشهر الماضي أنها وثقت على الأقل 1117 حالة لأطفال جُندوا أو استخدموا لأغراض عسكرية في عام 2018، بينهم 72 بالمئة من قبل جماعة أنصارالله (الحوثيون)، وبينهم فتيات.

وسجلت المنظمة العديد من الحالات التي تعرضت لانتهاكات، من بينها شباب دون سن 17 عاما تلقوا تدريبات على القتال في سبتمبر 2018 من قبل الحوثيين في مديرية حورة في محافظة حضرموت، كما أشارت إلى سبعة اعتداءات جنسية كان بين ضحاياها ثمانية أطفال.

وأكدت الحفيتي التزام الإمارات بالعمل على تخفيف معاناة الأطفال في النزاعات عبر تقديم كل الدعم الممكن والمساعدات الإنسانية اللازمة، وذكرت بمساهمة بلاده في تلبية احتياجات الأطفال بأكثر من خمس مليارات دولار "تم تقديمها إلى الجمهورية اليمنية وإلى الشعب اليمني الشقيق على مدى السنوات الأربع الماضية"، بما في ذلك تعهدها بتقديم حزمة مساعدات مشتركة مع المملكة العربية السعودية، تبلغ 240 مليون دولارا إضافية لتمويل عمليات برنامج الأغذية العالمي في اليمن.

استهداف خارجي لمطار الشعيرات العسكري بسوريا أم انفجار ذخائر عشرات القتلى والجرحى وشكوك بالرواية الرسمية



الأخطاء الفنية ذريعة النظام

كما تعرض لقصف أميركي سابقا، مستنجا "لذلك نعتقد أن التفجير قد يكون مفتعلا وليس بسبب خطأ فني وقد يكون هناك استهداف". ويعد مطار الشعيرات أحد أبرز المطارات العسكرية في سوريا، وكان ينتشر فيه مقاتلون إيرانيون يدعمون قوات النظام. واستهدف المطار بضربة صاروخية أميركية في أبريل 2017 ردا على هجوم بغاز السارين على مدينة خان شيخون (شمال غرب) اتهمت واشنطن دمشق بتنفيذه وأودى بحياة أكثر من 80 مدنيا. وتشهد سوريا نزاعا داميا تسبب منذ اندلعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص وأحدث دمارا هائلا في البنى التحتية وأدى إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

عن استهداف مباشر، والميليشيات الإيرانية إلى تاريخ أبريل الفائت كانت تتواجد في المطار بشكل قطعي ولا نعلم إذا انسحبت بعدها أم ما زالت هناك". وأضاف مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان معززا شكوكه في الرواية الرسمية بشأن أسباب الانفجار في المطار العسكري بقوله "نخشى أن تكون الرواية كسابقتها عندما جرى استهداف اللواء 47 بريف حماة والذي أدى حينها إلى مقتل العشرات من قوات النظام والإيرانيين". وأفاد "حينها أيضا قال النظام إنه (الانفجار) نتيجة خطأ فني لا نعلم إذا كانت أخطاء النظام الفنية متقلبة من منطقة إلى أخرى في حقيقة الأمر".

وذكر بأن مطار الشعيرات له تاريخ من انطلاق الطائرات التي قصفت المناطق السورية بالأسلحة الكيميائية، وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) قد أعلنت في وقت سابق أن الانفجار نتج عن "خطأ فني خلال نقل ذخيرة منتهية الصلاحية"، مشيرة إلى "ارتفاع عدد من الشهداء" من دون تحديد الحصيلة.

فيما يؤكد عبدالرحمن أنه "لم يعلم حتى اللحظة أسباب الانفجار، ما إذا كانت مفتعلة أو ناجمة عن استهداف أم أنها نتيجة خلل فني". وقال عبدالرحمن، في تصريح لقناة الحدث الإخبارية، إنه "لا نعلم عن أي أسلحة منتهية الصلاحية يتحدث النظام السوري. الانفجارات قد تكون مفتعلة، فالنظام السوري والميليشيات الموالية له مخترقون بشكل كبير خاصة من قبل المخابرات الإسرائيلية".

وتابع مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان "وقد تكون الانفجارات ناجمة عن استهداف مباشر، والميليشيات الإيرانية إلى تاريخ أبريل الفائت كانت تتواجد في المطار بشكل قطعي ولا نعلم إذا انسحبت بعدها أم ما زالت هناك". وأضاف مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان معززا شكوكه في الرواية الرسمية بشأن أسباب الانفجار في المطار العسكري بقوله "نخشى أن تكون الرواية كسابقتها عندما جرى استهداف اللواء 47 بريف حماة والذي أدى حينها إلى مقتل العشرات من قوات النظام والإيرانيين".

وأفاد "حينها أيضا قال النظام إنه (الانفجار) نتيجة خطأ فني لا نعلم إذا كانت أخطاء النظام الفنية متقلبة من منطقة إلى أخرى في حقيقة الأمر". وذكر بأن مطار الشعيرات له تاريخ من انطلاق الطائرات التي قصفت المناطق السورية بالأسلحة الكيميائية، وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) قد أعلنت في وقت سابق أن الانفجار نتج عن "خطأ فني خلال نقل ذخيرة منتهية الصلاحية"، مشيرة إلى "ارتفاع عدد من الشهداء" من دون تحديد الحصيلة.

فيما يؤكد عبدالرحمن أنه "لم يعلم حتى اللحظة أسباب الانفجار، ما إذا كانت مفتعلة أو ناجمة عن استهداف أم أنها نتيجة خلل فني". وقال عبدالرحمن، في تصريح لقناة الحدث الإخبارية، إنه "لا نعلم عن أي أسلحة منتهية الصلاحية يتحدث النظام السوري. الانفجارات قد تكون مفتعلة، فالنظام السوري والميليشيات الموالية له مخترقون بشكل كبير خاصة من قبل المخابرات الإسرائيلية".

وتابع مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان "وقد تكون الانفجارات ناجمة عن استهداف مباشر، والميليشيات الإيرانية إلى تاريخ أبريل الفائت كانت تتواجد في المطار بشكل قطعي ولا نعلم إذا انسحبت بعدها أم ما زالت هناك". وأضاف مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان معززا شكوكه في الرواية الرسمية بشأن أسباب الانفجار في المطار العسكري بقوله "نخشى أن تكون الرواية كسابقتها عندما جرى استهداف اللواء 47 بريف حماة والذي أدى حينها إلى مقتل العشرات من قوات النظام والإيرانيين".

وأفاد "حينها أيضا قال النظام إنه (الانفجار) نتيجة خطأ فني لا نعلم إذا كانت أخطاء النظام الفنية متقلبة من منطقة إلى أخرى في حقيقة الأمر". وذكر بأن مطار الشعيرات له تاريخ من انطلاق الطائرات التي قصفت المناطق السورية بالأسلحة الكيميائية، وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) قد أعلنت في وقت سابق أن الانفجار نتج عن "خطأ فني خلال نقل ذخيرة منتهية الصلاحية"، مشيرة إلى "ارتفاع عدد من الشهداء" من دون تحديد الحصيلة.

فيما يؤكد عبدالرحمن أنه "لم يعلم حتى اللحظة أسباب الانفجار، ما إذا كانت مفتعلة أو ناجمة عن استهداف أم أنها نتيجة خلل فني". وقال عبدالرحمن، في تصريح لقناة الحدث الإخبارية، إنه "لا نعلم عن أي أسلحة منتهية الصلاحية يتحدث النظام السوري. الانفجارات قد تكون مفتعلة، فالنظام السوري والميليشيات الموالية له مخترقون بشكل كبير خاصة من قبل المخابرات الإسرائيلية".

وتابع مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان "وقد تكون الانفجارات ناجمة عن استهداف مباشر، والميليشيات الإيرانية إلى تاريخ أبريل الفائت كانت تتواجد في المطار بشكل قطعي ولا نعلم إذا انسحبت بعدها أم ما زالت هناك". وأضاف مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان معززا شكوكه في الرواية الرسمية بشأن أسباب الانفجار في المطار العسكري بقوله "نخشى أن تكون الرواية كسابقتها عندما جرى استهداف اللواء 47 بريف حماة والذي أدى حينها إلى مقتل العشرات من قوات النظام والإيرانيين".

لم تقنع الرواية الرسمية السورية بشأن الأسباب وراء الانفجار في مطار الشعيرات العسكري في ريف حمص الجنوبي الشرقي، والذي أسفر في حصيلة أولية عن أكثر من ثلاثين قتيلًا، قد تكون ناجمة عن "خطأ فني خلال نقل ذخيرة منتهية الصلاحية"، معتبرين أن تاريخ هذا المطار وطبيعته حيث يعدّ من أبرز المطارات العسكرية في سوريا وينتشر فيه مقاتلون إيرانيون يدعمون قوات النظام تدفعهم إلى ترجيح فرضية أن يكون الانفجار نجم نتيجة استهداف.

● دمشق – قدرت حصيلة العناصر الموالين للنظام السوري الذين قتلوا، السبت، في انفجار ذخائر بمطار عسكري في وسط سوريا بالعشرات. ووصلت الحصيلة إلى 31 قتيلًا، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي كان أعلن سابقا عن سقوط 12 قتيلًا.

وقال مدير المرصد، رامي عبدالرحمن، إن حصيلة الانفجارات "التي لم تعرف أسبابها بشكل واضح بعد"، والتي وقعت، السبت، في مطار الشعيرات العسكري في ريف حمص الجنوبي الشرقي "ارتفعت إلى 31 قتيلًا من عناصر قوات النظام والميليشيات الموالية له".

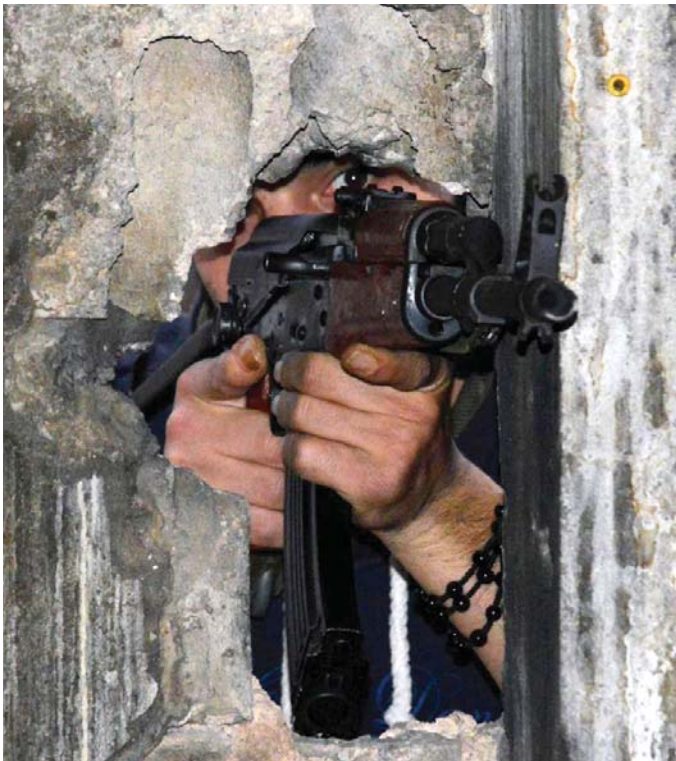
● الميليشيات الإيرانية إلى تاريخ أبريل الماضي تتواجد في مطار الشعيرات ولا نعلم إذا انسحبت بعدها أم ما زالت هناك

ولفت عبدالرحمن إلى أن "عدد القتلى مرشح لارتفاع لوجود جرحى بعضهم في حالات خطيرة بالإضافة إلى وجود معلومات عن قتلى آخرين".

حملة فلسطينية ضد جماعة مسلحة داخل مخيم عين الحلوة بلبنان

● بيروت – تجددت الاشتباكات في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا بجنوب لبنان السبت على خلفية مقتل نجل أحد مسؤولي حركة فتح الفلسطينية.

ونذكرت "الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن إطلاق النار تجدد صباح



السلاح كابوس المخيمات الفلسطينية في لبنان

وقال المقدح إن قوة مشتركة تضم كل الفصائل الفلسطينية تواصل البحث عن العرقوب، دون أن يؤكد ما إذا كانت الإصابة أدت لمقتله، وفق ما جاء في وسائل إعلام لبنانية.

وأكد أن "القوة الفلسطينية أنهت ظاهرة بلال العرقوب المسلحة في الحي الفوقاني بالمخيم، والأجواء في المخيم الآن أمانة والحياة طبيعية". وأشار المقدح إلى أن اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا، اتخذت قرارا الجمعة، باستئصال ظاهرة العرقوب المسلحة من المخيم، مبينا أن اللجنة تعمل بالتنسيق مع أجهزة الأمن اللبنانية.

وتشهد المخيمات الفلسطينية في لبنان حالات احتجاج للجمعة الثالثة على التوالي ضد قرار وزارة العمل القاضي بفرض تصريح عمل للاجئين الفلسطينيين. كما يشهد مخيم عين الحلوة توترات أمنية متقطعة، بين الفصائل الفلسطينية الموجودة بداخله، إضافة إلى حالات اغتيال لقادة أمنيين فلسطينيين. بشار إلى أن وزارة العمل اللبنانية، بدأت في وقت سابق من يوليو الماضي، تنفيذ خطة تقول إنها ستنظم أوضاع العمالة الأجنبية، تشمل الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

وبحسب تلك الخطة، يحظر على أرباب العمل تشغيل اللاجئين الفلسطينيين دون الحصول على تصريح، فضلا عن إغلاق مؤسسات ومشتات فلسطينية لا تملك التصاريح اللازمة للعمل.

متطرفة في مخيم عين الحلوة للاجئين، أثناء مطاردته من قبل قوة فلسطينية إثر اتهامه بقتل أحد عناصر حركة فتح. وقال نائب قائد الأمن الوطني الفلسطيني والقيادي في حركة فتح، اللواء منير المقدح، إن قائد المجموعة بلال العرقوب أصيب لدى مطاردته على خلفية اتهامه بقتل عضو حركة فتح، حسن علاءالدين.

وحسب الوكالة، عاش المخيم ليلا متوترا حيث كانت تسمع رشقات نارية بين الحين والآخر. وتحدثت مصادر فلسطينية عن عملية اقتحام مشتركة لفتح وعصبة الانصار لمواقع بلال العرقوب بالمخيم حيث دارت اشتباكات عنيفة، قبل أن تدخل عناصر من العصبة إلى مقره إلا أنه انسحب مع عناصره.

كما تحدثت معلومات عن إصابة أسامة العرقوب شقيق بلال العرقوب أثناء حملة التمشيط. وتوفي علاءالدين الجمعة متأثرا بجراح خطيرة أصيب بها خلال مسيرة فلسطينية شاركت فيها جميع القوى ونظمت في الشوارع الفوقاني في مخيم عين الحلوة للتعبير عن رفض قرار وزارة العمل اللبنانية بمخيم "عين الحلوة". وعقب حادثه الاغتيال دارت اشتباكات متقطعة بين اقارب القاتل ومجموعة العرقوب، وهي مجموعة إسلامية مسلحة تتهمها العائلة باغتياله.

وسمع عقب ذلك إطلاق نار كثيف وقذائف صاروخية في الشوارع الفوقاني لمخيم عين الحلوة.